الوقت وانما ضعف الله تعالى بالذكر المسامير والمرفق لغلبة وضوء ذلك عليهما
دون غيرهما فلا يضر به الماء ذا وضيل لا يتيمم بشرع له التيمم اصلا وهو
لمالك في الموازية فقال يغلب الماء وان خرج الوقت نقله ابن رشد
ابن عبد السلام وهذا اذا جهل اذا فيل ان عاج الماء والصعيد لا يصلي واما
على القول بانه يصلي بتحمل ان يقال هذا لغير متيمم ويحتمل ان يقال
انه متيمم لان التيمم لا يرفع الاحدث او ما ذكر من كونه لا يفعل
النوافل بالتيمم للعبرا يخرج فرض حرم به مثل السفر نحو والصواب في ترجمه
للشيخ وقله في حواشي شيخ المذهب العارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن
ابن محمد الفاسي وصرح ابن مرزوق بجواز شغله تبعا وهو ظاهر المختصر ايضا
قاله في شرح المرشد وهو ظاهر اطلاق ثانيهما ثانيهما الاول ظاهر اطلاق
المصنف في الصغير ان العاجز بصغير يتيمم وهو احد القولين كما نقل الثاني
يصلي ايضا السنة بتيمم النافلة فقط اجاز ابن القاسم في المجموعة لمن
تيمم لنافلة ان يؤخر فرضه بتيممه واذا جاز له ايضا النافلة
بتيمم السنة اولى فان اخطأ ومزاد الوضع ووضع في التوضيح ما
يوهم خلافه فلا مخالفة المسألة الرابع في مبايضه وسنة ومندوبات
ويندرج فيه جملة فراشار لذلك المصنف على هذا الترتيب بقوله مبايضه
مسح الوجه ومسح اليدين الى الكوعين واشية والحرية الاولى والفور
والعبر الظاهر وهو التراب او الرمل او الحجارة وفي رواية اضافتها فلا قوة
ومعلم بعد حصول الوقت فيتيمم ان مبايضه كانية اولها مسح الوجه
في تعميم الوجه بالمسح جبرا على الوتيرة والعنفقة وغير لازمه
على لحيته الكوسجة وبلغ به حيث بلغ. ما في غسل الوجه وما لا يجزيه في الوضوء
لا يجزيه في التيمم فاذا ابن شعبان ولا يتبع غضون الوجه كانيها
مسح اليدين الى الكوعين في تعميم كعبه الى كوعيه في المسح والكوع الزناد الذي
يلي الابهام جبلا يدس شرع الخاتم لان التيمم رخصة ما يحتاج الى رخصتها وغرابين
الفرضي وسوابق الاصابع بشعبان على وجه تخليل الاصابع وتيمم على ذلك

جاعة من المتاخرين وسكت عن ترجيح كسكوت بعض المتقدمين والمشهور
الليس على الخالفة بخرج ان المرفق على وجوب التخليل واما تقعيد
ابن الحاجب التخليل بقوله فالواو تخلل اصابعه فليلان التخليل ينافي
المسح الذي موضوعه على التعميم ثم جبر كتبه هذا رأيت الفشتالي في شرح
الرسالة عن التخليل في المستحبات وذكر انه من المختلف فيه ونقل
عن الشيخ يعني ابن عرفة انه قال يعرف نقل كل ابن الضرطي ولم اقف
عليه لغيره بما نقرر في حاشية المذهب خلافه قال الاجهوري ومن تبعه
وتكون التخليل بيا لها صبع او اكثر لا يجنبه لانه لبيان المتيمم عليه وتعقبه
عن الشيخ زروق مع انه انما ذكر هذه الصفة على وجه الاستغراب وذلك
يقتضي انه لم يكن يعرف ذلك ولكنه هو الظاهر والله اعلم ثنيهما
الاول قال الخطاب لو مسح بيد واحدة اجزاه اهل قال مقتضى لو مسح وجهه
باصبع واحدة اجزاه كصوت ابن القاسم في مسح الرأس قال ابن ناجي
في شرح المدونة قال ابن عطية هذا هو المشهور الثاني قال ابن
مرزوق في الثاني فان فلت ما قدمته من جواز الصلاة بتيمم لم يستوعب
فيه الوجه كله ولا اليدين وليس به فرض ما تقدم في اذا رأت
بياضا ولم تجزه بتيمم غير فرضه وقد راعيه في التراب ولم يستوعب
محل البرص فيجاب بتجزيه الصلوة بذلك التيمم قال الخطاب
وأما اذا وجد بتيمم ما يسقط عنه فقد تقدم في العتبية على ان ما قطع
البرص يستقيم بتيممه كما يستقيم من يرضه يمسح له
وجهه ويديه الى المرفقين على مذهب مالك وعلى هذا من يرى التيمم
للكوعين فيسقط عنه مسح يديه الى المرفقين والله تعالى اعلم ثالثها
النية في نية متيمم التيمم او استباحة الصلوة ورابعها غير الرتبة الاولى ثم
ان كان محدثا بالاصغر نيته وان كان جنبا ما يجزئ نية الجنابة ولو ذكر رفع
الصلوة لان ارتفاع كل طائفة يعود جنبا ما ان شرك غير الماء ابدا واما
سواه فكذلك على المشهور وقيل في الوقت وقيل لا اعادة ويستحب

لو مسح بيد واحدة او اصبع واحد اجزاه

مر ربطة يد ال
ولم يجد من يعينه فتوضأ
بالتراب وصلى صحت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)